

أولويات لمؤتمر بروكسل الثامن

المركز السوري للعدالة والمساءلة
نيسان / أبريل ٢٠٢٤



عشية انعقاد مؤتمر بروكسل الثامن ٢٠٢٤ المعنون "دعم مستقبل سوريا والمنطقة"،
يتقدم المركز السوري للعدالة والمساءلة بالنقاط التالية لإدراجها كأولويات في
سياسات بلدان الاتحاد الأوروبي.

- ١ حل مشكلة معتقلي مخيم الهول وداعش في شمال شرق سوريا
- ٣ منع العودة القسرية من دول الاتحاد، والتوقف عن ممارسات
سياسات الصد
- ٤ الحلول السياسية لحالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري
في سوريا

حل مشكلة معتقلي مخيم الهول وداعش في شمال شرق سوريا

يُؤوي مخيما الهول وروج في شمال شرق سوريا نحو ٤٨ ألف شخص، ثلثاهم من الأطفال، يُحتجزون بعهدة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) عقب نزوحهم جراء الضربات التي شنتها قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لهزيمة تنظيم داعش. ومع نهاية عام ٢٠٢٣، لا يزال ١٨ ألف سوري، و٢١ ألف عراقي، و٩ آلاف أجنبي من نحو ٥٠ أو ٦٠ دولة أخرى **محتجزين** في مخيم الهول، بينما **يُحتجز** نحو ٢٥٠٠ شخص في مخيم روج. ويُحتجز هؤلاء إلى أجل غير مسمى من دون توجيه التهم إليهم، أو تحريك إجراءات قضائية ضدهم بشبهة الانتماء لتنظيم داعش. كما **يُحتجز ما بين ١٠ آلاف و١٢ ألف رجل وصبي** في سجون (قسد) بتهمة الانتماء للتنظيم سابقا، ولكن من دون توجيه التهم إليهم رسميا.

ولطالما دعمت حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إعادة معتقلي مخيم الهول وباقي مراكز الحجز في شمال شرق سوريا إلى أوطانهم، ولكن من دون تحقيق تقدم يذكر على هذا الصعيد. كما أن عمليات إعادة المعتقلين إلى بلدانهم الأم لن تشمل ١٨ ألف سوري محتجزين حاليا في الهول، أو آلاف السوريين المعتقلين في سجون قسد حاليا. وفي ٢٠٢٣، سُمح لنحو ١٥٠ أسرة سورية من معتقلي الهول بالعودة إلى محافظتي **الرقّة وحلب** عقب وساطة ناجحة مع العشائر المحلية، ولكن يجب أن تُجرى عمليات الوساطة في هذا السياق على أساس منهجي منتظم، وتوسيع نطاقها بما يشمل تلبية اعتبارات العودة إلى البلد الأم، وإجراء المحاكمات مع احتمال إخلاء سبيل البعض منهم.

على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي:

« إعادة مواطنيها في مخيم الهول وسجون قسد. وينبغي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التحرك لتحديد هويات الأجانب وإعادتهم إلى الاتحاد الأوروبي وإحالتهم للمحاكمة، وبما يشمل عودة رجال من الذين ارتكبوا أفظع الجرائم في أغلب الأحيان.

« نشر المعلومات المتعلقة بالمحتجزين من الأجانب. وعلى دول الاتحاد الأوروبي التعاون مع قسد حرصا على نشر المعلومات المتعلقة بجنسيات الأجانب المحتجزين لديها.

« إعادة فتح قنوات اتصال المحتجزين مع عائلاتهم. أصبح الكثير من المحتجزين في مخيم الهول وسجون قسد في عداد المفقودين قسرا من الناحية العملية لا سيما مع حرمانهم من الاتصال بالعالم الخارجي. وينبغي لدول الاتحاد أن تتعاون مع قسد لتيسير التواصل بين المعتقلين وأفراد عائلاتهم، سواءً أكانوا مقيمين في

سوريا، أو العراق، أو غيرهما من البلدان. ويمكن تنسيق ذلك العمل من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر إذا مُنحت كامل تسهيلات الدخول إلى منشآت الحجز، والاطلاع على سجلات المعتقلين.

« بناء القدرات اللازمة للشروع في محاكمة المحتجزين السوريين وإعادة دمجهم. ولا بد من محاكمة السوريين المحتجزين في شمال شرق سوريا إذا قُدمت إثباتات على ضلوعهم في ارتكاب انتهاكات، ومن ثم إعادة دمجهم في مجتمعاتهم المحلية حسب الاقتضاء. ولا تحصل سلطات الإدارة الذاتية على الكثير من المساعدات حاليا كي تتصدى لهذه المشكلة بخلاف التمويل الذي تحصل عليه للاستمرار في سياسة الاعتقال إلى أجل غير مسمى. كما ينبغي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي العمل مع سلطات الإدارة الذاتية لبناء قدرات محلية أو تقديم الدعم المباشر الكفيل بضمان إجراء محاكمات عادلة لمن يُشتبه بانتمائه لداعش. وإذا ثبت عدم ارتكابهم جرائم أو إذا أمضوا مدة الحكم الصادر بحقهم، فيجب أن يُعاد دمجهم في مجتمعاتهم الأصلية، علما بوجود بعض الحالات المتفرقة التي شهدت إخلاء سبيل البعض منهم، ولكن لا بد أن تصبح العملية منظمة، ومعيارية فضلا عن الحرص على توسيع نطاقها. كما يتعين أنت تتسم عملية إخلاء سبيل هؤلاء وطرق البت في براءتهم من عدمها بالشفافية.

منع العودة القسرية من دول الاتحاد، والتوقف عن ممارسات سياسات الصد

ولطالما تجاهل الاتحاد الأوروبي على مدار سنوات المناشدات بتحسين سياساته المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء، وأصر على العمل بسياسات رجعية تهدف أساساً إلى وقف وصول المهاجرين طلباً للسلامة في أوروبا. ولا تزال الوكالة الأوروبية لمراقبة وحماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي (فرونتيكس) ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان، وتجبر المهاجرين بحراً على العودة باتجاه ليبيا فضلاً عن بلاغات بخصوص ارتكاب أشكال إساءة أخرى بحقهم، والاضطلاع بدور نشط في دعم عمليات صد اللاجئين وردهم براً وبحراً عند الحدود مع تركيا. وما كان من بلدان الاتحاد الأوروبي إلا وأن تجاهلت ذلك كله في معرض سعيها لتقليص عدد اللاجئين الذين ينجحون في الوصول إلى حدود بلدان الاتحاد.

وشهد النصف الأول من عام ٢٠٢٣ **تقديماً** ٦٧ ألف سوري طلبات للجوء في بلدان الاتحاد الأوروبي فيما شكل العدد الأكبر من إجمالي عدد الطلبات المقدمة منذ عامي ٢٠١٥، و٢٠١٦. ولكن تظل الدول الأوروبية **متردة** أكثر من أي وقت مضى في الوفاء بتعهداتها على صعيد حماية اللاجئين. وفي السنوات القليلة الماضية، **سحبت** الدنمرك، **والسويد**، وبولندا، وهنغاريا، ورومانيا تصاريح الإقامة والعمل التي منحتها للسوريين بزعم أن الظروف في سوريا قد أصبحت مناسبة للعودة. كما أثرت دول أخرى من قبيل اليونان، وبلغاريا، وغيرهما من دول البلقان التحول إلى تطبيق سياسات **الصد** والرد عند الحدود مانعةً بذلك القادمين من فرصة طلب اللجوء.

ولسوء الحظ، لا تتوفر ظروف تتيح عودة اللاجئين السوريين بشكل آمن إلى سوريا حالياً لا سيما وأنهم يصبحون بمجرد عودتهم **عرضة** للاعتقال، والتعذيب، وغير ذلك من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان.

على دول الاتحاد الأوروبي:

« على دول الاتحاد التي سحبت تصاريح الإقامة والعمل من السوريين أن تتراجع عن سياساتها، والإقرار بأن سوريا ليست مكاناً آمناً لعودة اللاجئين إليه.

« على دول الاتحاد أن تتوقف عن سياسات الصد التي تمارسها كونها تشكل انتهاكاً لأحكام القانون الدولي من خلال منع تزويد المساعدات الإغاثية الدولية، ومنع طالبي اللجوء من الوصول إلى بر الأمان، وتعريضهم لضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية، وإجبارهم على العودة إلى بلدان العبور التي جاؤوا منها، أو إعادتهم إلى بلدان أخرى بشكل قسري.

« على الدول أن تجعل المساعدات المقدمة إلى كل من لبنان وتركيا مشروطة بتقيدهما الصارم بأحكام القانون الدولي بخصوص حماية اللاجئين، واحترام مبدأ عدم الرد (العودة القسرية). كما لا بد من ممارسة ضغوط على تركيا ولبنان كي تتوقفا عن سياساتهما وممارساتهما التي تتيح شن مدهامات غير قانونية لمساكن السوريين، واعتقال اللاجئين السوريين بشكل مخالف للقانون.

الحلول السياسية لحالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري في سوريا

لا تزال ممارسات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري شائعة بشكل منهجي في سوريا. وفي حزيران/يونيو ٢٠٢٣، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بأغلبية الأصوات ينص على إنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية (IIMP)، ومنحتها تفويض الكشف عن مصير المفقودين في سوريا وتقديم الدعم للضحايا وعائلاتهم.

ولكن ستواجه المؤسسة المستقلة الكثير من العقبات على طريق إحراز تقدم ملموس في التحقيق بمصير الذين اختطفتهم الحكومة ما لم يتم السماح لها بدخول السجون، والاطلاع على سجلات الاعتقال في البلاد. كما يجب أن يضع المجتمع الدولي نصب عينيه أولوية الإفراج عن المعتقلين الأحياء بشكل فوري وآمن. ومن غير المرجح أن تكون الآلية الوليدة قادرة على التصدي لهذا التحدي سياسياً. وإذا تباشر المؤسسة المستقلة تحقيقاتها، فعلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي الحرص على تيسير عملها من خلال تأمين تعاون سلطات الحكومة السورية في الموضوع.

على دول الاتحاد الأوروبي:

« البدء بالتفاوض على مسألة السماح للمؤسسة المستقلة بالدخول إلى السجون في سوريا ضمن مسار خارج المسار السياسي الراهن لا سيما وأن جهود التفاوض بقيادة المبعوث الأممي الخاص تراوح مكانها منذ سنوات. ولعل دول الاتحاد تجد مخرجاً من خلال فصل قضية الاحتجاز عن النقاشات الأوسع نطاقاً بخصوص القرار رقم ٢٢٥٤.

« التواصل مع حلفاء الحكومة السورية. وفي ضوء استمرار جهود تطبيع العلاقات مع الحكومة السورية في العالم العربي، فبوسع حكومات دول من قبيل الإمارات العربية المتحدة أن تساعد دول الاتحاد الأوروبي على الحصول على تنازلات في ملف حقوق الإنسان.

« تقديم حوافز ملموسة مقابل إخلاء سبيل المحتجزين. ولطالما التزم الاتحاد الأوروبي ودول التحالف الصمت في كل مرة أفرجت فيها الحكومة السورية عن عدد قليل من السجناء السياسيين. وإذا كان للحكومة السورية أن تبرز تقدماً على صعيد التعاون في هذا الملف، فعلى دول الاتحاد الأوروبي أن ترسل بإشارات تفيد باستعدادها لتقديم حوافز ملموسة مقابل الإفراج عن أعداد كبيرة من المعتقلين، وبشكل مستمر، فضلاً عن إصلاح ممارسات الاحتجاز المعمول بها في سوريا. كما قد تشمل مثل هذه التنازلات التعهد بتخفيف بعض العقوبات في المقابل.



المركز السوري للعدالة والمساءلة



ar.syriaaccountability.org | [@SJAC_info](https://twitter.com/SJAC_info)